عِـلَّــة إعـــراب الفـعـل المـضـارع بين القدماء والمُحدثيــن

أ.م.د. عبد الواحد خلف وسّاك

م.د. عبد الزهرة عودة جبر

كلية التربية / جامعة ميسان

المُلخّص:

هذا البحث يتناول قسما من أقسام الكلمات المعربة في اللغة العربية، فيستعرض آراء النحويين القدماء والمحدثين في بيان العلة التي جعلت الفعل المضارع معربا. وكما هو معلوم فإنّ الأفعال في اللغة العربية تكون مبنية ما عدا الفعل المضارع. وقد بحث علماء العربية في هذه المسألة، وكانت من مواضع الخلاف فيما بينهم؛ إذ كان لكل مدرسة آراؤها وحججها، كما تناولها عدد من المحدثين، وأبدوا آراءهم فيها. وسنعرض لكلّ الآراء، ونناقشها، ونرجّح الاقرب منها الى طبيعة اللغة العربية وقوانينها.

Abstract

This research deals with a portion of the Arabized words in the Arabic language sections, reviews the views of the ancient and modern grammarians in a statement illness that has made the present tense expressing. As is known, the verbs in the Arabic language be built except the present tense. Arab scientists has researched the issue, and was one of the places the dispute among themselves; as each school had their views and arguments, and addressed a number of modern, and have made their views therein. We will present all viewpoints, and we are discussing, and will favor the closest ones to the nature of the Arabic language and its laws.

المقدّمة

اللغةُ من أبرز الظواهر الإنسانية، وأكثرها تعقيدًا، فهي نظامٌ تتضافرُ في تكوينه وإنتاجه جوانبُ عقلية، ونفسية، ومعرفية، واجتماعية، ومنطقية، وبايولوجية، وفيزياوية؛ لذلك شغلتْ اللغةُ تفكيرَ العلماء على مرّ العصور،

فحاولوا معرفةَ طبيعتها، وتلمّسَ نظامها، وتفسيرَ ظواهرها. وكان للفكر اللغوي العربي نتاجٌ ضخمٌ في تقديم نظرية لغوية مُحكمة كشفتْ حقيقةَ اللغة، وطبيعة مكوناتها، وقواعد نحوها. وقد اتّسم هذا الفكر ببروز ظاهرة التعليل؛ من أجل الكشف عن نظام اللغة، واستكمال بناء نحوها بناء متينًا. فبعد أن شرع اللغويون العرب بوضع قواعد لغتهم، أخذوا يبحثون عن العلل التي كانت وراء مجيء ألفاظها وتراكيبها على هيأة مخصوصة. وإذا ما وجدوا شيئا مخالفًا للنظام اللغوي ذهبوا يلتمسون له عِلّة تشدّه الى نظائره في ذلك النظام.

وقد شكّل مبحث الإعراب والبناء مساحة كبيرة في الفكر النحوي العربي؛ لأنّه أحد الأصول التي ارتكز عليها الدرس النحوي في إرساء قواعد النحو؛ إذ قُسّمتْ على أساسه الكلمات العربية (الاسم والفعل والحرف) على قسمين لا ثالث لهما: أحدهما الكلمات المعربة، والآخر الكلمات المبنية. فوضع القسم الأكبر من الأسماء، والفعل المضارع في القسم الأول. ووضع الفعلان الماضي والأمر، والحروف، فضلا عن بعض الاسماء في القسم الآخر. ومن المعلوم أنّ الإعراب في العربية يُنبئ عن مواقع الأسماء ووظائفها في الجملة، فقد تكون الكلمة في الجملة فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ أو خبرا أو مضافةً أو غير ذلك من الوظائف، فجُعل الإعراب دليلا على تلك الوظائف. وقد وقع الخلاف بين النحويين، قدماء ومحدثين، في علّة إعراب الفعل المضارع؛ لأنّه فعلٌ لا تتناوب عليه تلك الوظائف النحوية كما تتناوب على الأسماء. فبحثوا في هذه المسألة، وكانت موضع خلاف بينهم. وسنعرض لآرائهم في هذا البحث، متناولين في مبحثه الأول آراء القدماء، وفي مبحثه الثاني آراء المحدثين.

المبحث الأوّل: علّة إعراب الفعل المضارع لدى القدماء:

أجمعَ النحويون على أنّ الفعل المضارع مُعربٌ، ولكنّهم اختلفوا في عِلّة إعرابه. فذهب البصريون ومن تابعهم الى أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماء، والبناء أصل في الأفعال والحروف. وقد عرض للفعل المضارع عِلّة توجب الإعرابَ، وهذه العلّة هي مضارعة الأسماء[i]، أي مُشابَهَتها. يقول سيبويه (ت180هـ): ((وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنّك تقول: إنّ عبدَ الله لَيَفعلُ، فيوافق قولك: لفاعلٌ، حتى كأنّك قلت: إنّ زيدا لفاعلٌ فيما تريد من

المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم. وتقول سيفعلُ ذلك وسوف يفعلُ ذلك فتلحقها هذين الحرفين لمعنى كما تلحق الألف واللام الأسماء المعرفة))[ii]

نلحظ أنّ سيبويه يعقد المشابهة بين الفعل المضارع واسم الفاعل من جهة، وبينه وبين الاسم بصورة عامة من جهة أخرى. ففي الحالة الأولى يكون وجه الشبه هو دخول لام التوكيد على الفعل المضارع كما تدخل على اسم الفاعل، وفي الحالة الثانية دخول حرفي الاستقبال على الفعل المضارع لتحديد المعنى الزمني (وهو الاستقبال) كما تدخل الألف واللام على الاسم النكرة لتحديده وتعيينه فيصبح معرفة.

ووافق المبردُ (ت208 هـ) سيبويه، مُضيفا وجها آخر للمشابهة هو وقوع الفعل المضارع موقع اسم الفاعل في الدلالة على الحال والاستقبال . فيقوله: ((وإنماأعربتهذهالأفعالبعدأنكانتحدهاعلىماوصفتلك؛لمضارعتهاالأسماء. ومعنىالمضارعة: أنهاتقعفيمواقعها،وتؤديمعانيها. فمنذلكقولك: زيديضرب. فيجوزأنتريدأنهيضربفيمايستقبل،ولميقعمنهضربفيحالخبرك؛كماتقول: زيدضاربالساعة،وضاربغداً. قالاللهعزوجل: "وإنربكليحكمبينهم"؛أي: حاكم،فدخلتهااللامعلىمعنىدخولهافيالاسم. والأسماءتكونمعرفةونكرة. وهذهالأفعالالمعربةتقعلايعرفوقتهاماكانمنهفيالحال،ومايكونمنهلمايستقبل. فإنأدخلتعليالأسماءالألفواللامصارتمعرفة. وإنأدخلتعليهذهالأفعالالسينأوسوفصارتلمايستقبل،وخرجتمنمعنىالحال،وذلكقولك: سأضرب،وسوفأضرب؛فلماوقعتموقعالأسماءفيالمعنى،ودخلتعليهاالزوائدللفصل؛كمادخلتالزوائدعلىالأسماءأعربتهاكماتعربالأسماء. وغيرهامنالأفعاللاعلةفيهممايوجبلهاالإعراب)) [iii]

ويرى السهيلي (ت 518 هـ) أنّ الفعل المضارع أُعرب لأنّه تضمّن معنى الاسم بوساطة أحرف المضارعة، فيقول: ((وإنّما أعرب المستقبل الذي أوّله الزوائد لأنّه تضمّن معنى الاسم، إذ (الهمزة) تدلّ على المتكلّم، (والتاء) على المخاطب، والياء للغائب، فلمّا تضمّن بلفظ معنى الاسم ضارَعَ الاسمَ فأُعرب، كما أنّ الاسم إذا تضمّن معنى الحرف بُني)) [iv]

وزاد ابن يعيش (ت 643 هـ) وجهًا آخر للمشابهة، هو وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في الدلالة على المعنى، فيقول: ((أنّه يقع موقع الأسماء ويؤدي معانيها نحو قولك زيد يضرب كما تقول زيد ضارب، وتقول في الصفة: هذا رجل يضرب كما تقول هذا رجل ضارب، فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم والمعنى فيهما واحد))[v]. وهذا الوجه الذي ذكره ابن يعيش هو عامل رفع الفعل المضارع عند البصريين، إذ ذهبوا الى أنّه ((يرتفع لقيامه مقام الاسم)) [vi]. فيقول سيبويه عن دخول الرفع في الأفعال المضارعة: ((اعلم أنّها إذا كانت في موضع اسم

مبتدأ أو موضع اسم بُني على مبتدأ أو موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ ... فإنّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرافع فيها))[vii].

فقد ذكر سيبويه ثلاثة مواقع للرفع يحلّ فيها الفعل المضارع محلَّ الاسم هي : موقع المبتدأ، أو موقع الخبر، أو موقع صفة لمرفوع، ثمّ يضرب لنا ثلاثة أمثلة توضح ذلك ، وهي على التوالي : (يقولُ زيدٌ ذاك)، (زيدٌ يقولُ ذاك)، (مررتُ برجلٍ يقولُ ذاك)[viii].

ونلحظ أنّ المثال الأخير الذي ضربه سيبويه (مررت برجلٍ يقول ذاك) لا يتطابق مع الموضع الثالث الذي ذكره وهو (موضع اسم مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ) ، إذ وقع الفعل هنا موقع مجرور؛ لأنّ الموصوف مجرور. وهذا وهَمٌ واضحٌ لا أدري كيف وقع فيه سيبويه ! ؟

تجدر الإشارة الى أنّه لا خلاف بين النحويين في عامل نصب الفعل المضارع وجزمه، ولكنّهم اختلفوا في عامل رفعه.

وخالف ابن مالك (ت672 هـ) في شرح التسهيل البصريين؛ إذ يرى أنّ إعراب الفعل المضارع هو بسبب تعاقب المعاني عليه كما تتعاقب على الاسم، فيكون مأمورا به أو معطوفا أو علّة أو مستأنفا، فأصبح مفتقرا الى الإعراب لتمييز تلك المعاني التي تتعاقب عليه في التركيب، لكنّ الفعل المضارع ((قد يُغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه نحو: لا تُعنَ بالجفاء وتمدح عمرا، فإنّه يحتمل أن يكون نهيا عن الفعلين مطلقا، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني، فالجزم دليل الأول، والنصب دليل الثاني، والرفع دليل الثالث. ويُغني عن ذلك وضع اسم موضع كلّ واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو أن تقول: لا تُعنَ بالجفاء و مَدْحِ عمرٍو، ولا تعن بالجفاء مادحا عمرا، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو)) [ix]. و أمّا الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض فليس له ما يغنيه عن الإعراب؛ ((لأنّ معانيه مقصورة عليه، فجعل قبوله لها واجبا، لأنّ الواجب لا محيص عنه)) [x]، وبسبب هذا التفاوت ما بين سببي إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف جُعل الاسم أصلا والفعل المضارع فرعا[xi].

ورأيُ ابن مالك قريبٌ من رأي الكوفيين (الذي سيأتي الحديث عنه)، بل ردّ ابن مالك على البصريين بأنّ المشابهةَ التي عقدوها لا تستوجب إعراب الفعل المضارع، وذكر مواضع شبه بين الفعل الماضي والاسم أكثر من مواضع الشبه بين الفعل المضارع والاسم، ومع ذلك بقي الماضي مبنيا. [xii]

وذهب الكوفيون الى أنّ الفعل المضارع معربٌ بالأصالة، لا للمشابهة [xiii] ، فالعلّة التي أوجبت إعراب الاسم موجودةٌ في الفعل المضارع، فكما أنّ الاسماء اعربت لتوارد المعاني عليها، كذلك الأفعال المضارعة أعربت ((لأنّه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة))[xiv].

وقد نقل الزجاجي (ت337ه) عن الفراء قوله : إنّ ((الأفعال أيضا في الأصل مستحقّة للإعراب كالأسماء، وذلك لما يدخلها من المعاني المختلفة، لوقوعها على الأوقات الطويلة المُتّصلة المُدّة، فكان قولنا (يقوم زيد) يحتمل معنى قائم وتأويل سوف يقوم على الاستقبال، فأشبهت الأفعالُ المستقبلةُ الأسماءَ لاختلاف معانيها التي يلزمها التصريف من أجلها، كما قالوا: فلان يطيع الله، فأمكن أن تقع (يطيع) على زمن متّصل، ويطول الى انقضاء الفاعل ... فهو من هذه الجهة كالاسم الذي يلزم المُسمّى ولا يزايله، فكان مُستحقّا للإعراب من هذه الجهة كما تستحقّه الأسماء)) [xv].

ويرى الزجاجي أنّ في كلام الفراء إقرارًا بأنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال؛ لأنّ الفراء صرّح بمشابهة الفعل للاسم [xvi]. و لا نرى في كلام الفراء إقرارًا بالمشابهة؛ لأنّ الكوفيين والبصريين مُتّفقون على إعراب الأسماء، ولكي يبرهن أصالة الأفعال في الإعراب لا بدّ له من عَقْدِ المشابهة بين الفعل والاسم. بل إنّ أي كلام عن علة إعراب الفعل المضارع لا بد أن يرتبط بالعلّة التي أعربت الأسماء من أجلها.

ثُمّ ينقل الزجاجي رأيا آخر للكوفيين مفاده أنّ الأفعال تختلف معانيها كما تختلف معاني الاسماء((فتكون ماضية، ومستقبلة، وموجبة، ومنفية، ومُجازى بها، ومأمورا بها، ومنهيا عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب، والذكر والأنثى. فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب عندكم فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها)) [xvii].

و ردّ ابو البركات الأنباري (ت577ه) على الكوفيين –كعادته منتصرا للبصريين– بأنّ دخول المعاني المختلفة على الفعل المضارع ((يبطل بالحروف؛ فإنّها تدخلها المعاني المختلفة، ألا ترى أنّ (أَلَا) تصلح للاستفهام والعرض والتمني، و (من) تجيء لمعانٍ مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد، الى غير ذلك من الحروف، ولا خلاف بين النحويين أنّه لا يعرب منها شيء)) [xviii]. ويرى –أيضا– أنّ دخول الأوقات الطويلة على الفعل المضارع ((يبطل بالفعل الماضي،؛ فإنّه كان ينبغي أن يكون معربا؛ لأنّه أطول من المستقبل؛ لأنّ المستقبل يصير ماضيا، والماضي لا يصير مستقبلا، فإذا كان الماضي الذي هو الأطول مبنيا، فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذي هو دونه معربا، فإذا كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربا))[xix].

ونرى أنّ ردّ الأنباري لم يكن موفقا؛ إذ أنّ المعاني التي تدخل على الفعل المضارع لا بُد لها من علامات تُميّزها، وأمّا الحروف فهي مبنيّة بالأصل؛ لأنّها لا تدلّ على معنى في نفسها، في حين تدّل الأفعال على معنى الحدث والزمن، ثمّ تتعاقب عليها المعاني المختلفة التي تكون عِلّةً في إعرابها. وأمّا ردُّه على الكوفيين في دلالة الفعل المضارع على الأوقات الطويلة فهو حجّة عليه؛ لأنّ الماضي إذا لم يدلّ على المستقبل فهو اقصر من المستقبل الذي قد يصير ماضيا. فأيّهما أطول الذي يدل على الماضي فقط أم الذي يدلّ على الماضي والمستقبل ؟

وينقل السيوطي (ت911هـ) رأي محمد بن مسعود الغزني[xx] في علّة إعراب الفعل المضارع، فيقول: ((وذلك أنّه يصلح للأزمنة المختلفة: من الحال والاستقبال والماضي نحو: يضرب الآن، ولن يضرب غدا، ولم يضرب أمس، كما أنّ الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية ، والمفعولية، والإضافة)) [xxi] .

واختلف الكوفيون في عامل رفع الفعل المضارع، فذهب أغلبهم الى أنّه مرفوع بعامل معنوي هو (التجرّد أو التعرّي)، أي تجرّده من العوامل الناصبة والجازمة. ويُنسب هذا الرأي الى الفراء وحذّاق الكوفيين، أو ارتفع بالمضارعة نفسها. ويُنسب هذا الى ثعلب، وابن خالويه.

وذهب آخرون الى أنّه مرفوع بعامل لفظي، وهو أحرف المضارعة. ونُسب هذا الرأي الى الكسائي، وتبعه ابن الأنباري [xxii].

وذهب الأخفش (ت215هـ) الى ((أنّه كلّ ما كان من الفعل على (يفعل هو) و (تفعل أنت) و (أفعل أنا) و (نفعل نحن) فهو أبدًا مرفوع، لا تعمل فيه إلا الحروف التي ذكرت لك، من ذلك حروف النصب، أو حروف الجزم)) [xxiii]. وفي ذلك إشارة الى أن الفعل المضارع مرفوع إذا تجرّد من النواصب والجوازم. وهذا يعني أنّ الأخفش يخالف البصريين ويذهب مذهب الكوفيين .

واختار ابن مالك راي الكوفيين بقوله:

وارفع مضارعًا إذا يُجرّدُ من ناصبٍ وجازمٍ كتسعدُ [xxiv]

المبحث الثاني : عِلّة إعراب الفعل المضارع لدى المُحدثين

1 - مصطفى الغلاييني:

ذهب الشيخ الغلاييني مذهبا بصريا في مسألة إعراب الفعل المضارع، إذ يرى أنّ العلّة في إعرابه هي مشابهته اسم الفاعل، ويقع الشبه بينهما ((من جهتي اللفظ والمعنى، أمّا من جهة اللفظ فلأنّهما مُتّفقان على عدد الأحرف والحركات والسكنات، فيَكْتُبُ على وزن كَاتِب و يُكْرِمُ على وزن مُكْرِمٌ. وأمّا من جهة المعنى فلأنّ كلاً منهما يكون للحال والاستقبال)) [xxv].

2 -أحمد عبد الستار الجواري:

يرى الدكتور الجواري أنّ الإعراب أحوال تطرأ على أواخر الكلم؛ لإيضاح معناها وبيان موقعها من التركيب. والكلمات المعربة هي التي تختلف عليها المواقع ويتغير مكانها من الكلام؛ والسبب في ذلك أنّ هذه الكلمات ((تدلّ على معان قائمة بذاتها، إذا نطق بها الناطق وسمعها السامع قام في ذهنه معناها وارتسمت صورتها. فإذا قيل كتاب أو رجل، أو قيام أو قعود، استطاع السامع أن يتصور معنى هذه الألفاظ وأن تقوم في ذهنه صورتها))[xxvi].وهذه الطائفة من الكلمات هي الأسماء. وأمّا الكلمات المبنية فهي التي لا يستطيع السامع أن يتصور لها معنى أو يدرك لها مفهوما، وهذه الطائفة من الكلمات هي الأدوات، وهي تفتقر في تمام معناها الى الطائفة الأولى (الأسماء). ويرى أنّ الأفعال قريبة من الأدوات يقول: ((وقريب من هذا يكون إذا قال قائل: حضر، غاب، يقوم، يكتب. فإنّ صورة هذه المعاني لا يمكن أن تقوم واضحة أو غير واضحة إلا إذا انضمّ إليها ما يُقيم معناها ويوضّح صورتها)) [xxvii]. ثمّ يذكر أنّ الفعل ((لا يخلو من التداخل في الاسم من حيث دلالته على معناه مستقلا؛ لأن له علاقة بهذا الاسم من حيث الوجود التاريخي في اللغة ومن حيث القرابة القائمة بينهما في الاشتقاق والتصرّف)) [xxviii]

وعلى هذا الأساس يؤيّد الجواري ما ذهب إليه البصريون من أنّ الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال؛ لأنّ الأفعال ((يطرأ عليها في أحوال بعينها، أحوال تتضح فيها قرابتها من الأسماء في الاستعمال، وتقاسمها مكانها في الكلام)) [xxix]

ثُمّ يُشبّه مواقع الأسماء في الكلام بمواقع البشر في المجتمعات، فمن الناس ما لا غناء للمجتمع عنه ولا كيان له بدونه، ومنهم التابع الذي لا يستطيع أن يقوم بذاته أو يستقلّ بشخصيته، ومنهم الوسط بين هؤلاء وهؤلاء. وكذلك حال الأسماء في النحو تشبه مسمّياتها في الناس، فمنها المهمّ الذي لا يقوم الكلام بدونه، ولا يكون المعنى إلا بوجوده. وهذا القسم من الأسماء وُضعت في أعلى المراتب وهي الرفع، ومن الأسماء التابع الذي يقوم في الكلام مقام الذيل، لا مقام له بنفسه ولا مكان له بذاته، وهذه الأسماء لا تستحقّ إلا الخفض. وأمّا الكثرة في الأسماء فلها أوسط المراتب وأخفّها مؤونة وأسهلها في اللفظ وأقلّها جهدًا. [xxx]

ثمّ يُحدّد الجواري دلالة الحالات الإعرابية، فيرى أنّ الرفع علم الإسناد، وأنّ الخفض أدنى مراتب الإعراب، ويكون علمًا للإضافة والمفعولية غير المباشرة، وأمّا النصب فهو الحالة الوسطى في الإعراب وهي الحالة الأكثف في الألفاظ العربية، والتي ينطوي فيها أكثر من معنى واحد. [xxxi]

فالحالة الإعرابية الرفع يستحقّها طرفا الإسناد البسيط الذي لا تقيّده قيود، ولا ينضاف إليه او الى أحد طرفيه ما يزيد في معناه تحديدا أو توكيدا أو غير ذلك. وأبسط صور الإسناد ما يعرف في النحو بالجملة الاسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر، أو الجملة الفعلية المؤلفة من الفعل والفاعل. [xxxii]

ويرى أنّ الفعل المضارع إنّما يُعرب إذا اشتدّ شبهه بالاسم. وليس المقصود بالمشابهة هنا المضارعةَ بالحركات والسكنات بين الفعل واسم الفاعل كما يرى النحويون. وإنّما المشابهة التي يقصدها الجواري هي أن يكون الفعل ((قابلا للتصرف في المعاني التي يحتملها ويصلح للدلالة عليها)). [xxxiii]فالفعل يدلّ على حدث مقترن بزمن، وهو في معنى الحدث موافق لدلالة اسم الحدث (المصدر)، ومعنى الزمن هو الذي يحكم على أصالته في الفعلية. والفعل المضارع تكون دلالته على الزمن دلالة مرنة فضفاضة. فقد يدل على زمن التكلّم، وهو مدّة قصيرة من الزمن لا يكاد الذهن يتصوّرها؛ لأنّ ما قبل النطق ماض وما بعده مستقبل، وقد يدلّ على المستقبل إذا أُضيف إليه حرف من حروف الاستقبال (السين و سوف)، وقد يُقلب معناه الى الماضي إذا سُبق بأداتي النفي (لم و لمّا). فكلّ هذه الإضافات ((قيودٌ تقيّد معنى الفعل المضارع وتحدّد زمن وقوعه، فإذا أُضيفت إليه زايله الإطلاق الذي يستحقّ به الرفع، وفارقه شبه الاسم من حيث إمكان تصرّفه في المعاني التي توجد فيه بالقوة كما يقول أهل الفلسفة، وتقلّبه في الدلالات التي يُحتمل أن يدلّ عليها)). [xxxiv]

بمعنى أنّ الدلالة الزمنية المتعددة للفعل المضارع هي السبب في إعرابه. ((فإذا شئنا أن نُحدد معناه التحديد الذي لا سبيل إلى فصم عراه، صُغناه على هيئات أخرى فلم يعد يستحقّ الإعراب؛ لأنّ سبب الإعراب، وهو التصرّف في المعاني والدلالات، لم يعد له فيه وجود. وهذا يتّضح في الفعل الماضي وكذلك فعل الأمر)) [xxxv]. فالفعلان الماضي والأمر يدلّان على زمنين مُحدّدين؛ ومن أجل ذلك كانا مَبنِيَيْن.

فالفعل المضارع إذا لم يُقيّد بزمن فهو مُعرب. ويكون مرفوعا لسببين: أولهما أنّه أحد طرفي الإسناد، وثانيهما تعدد دلالته الزمنية. ويدخله النصبُ إذا تمحّض لمعنى الاستقبال، ويكون ذلك بحرف من حروف المعاني التي تُحدد معناه بالاستقبال، وهي أدوات النصب المعروفة. [xxxvi]

وأمّا الحالة الثالثة من حالات الفعل المضارع وهي الجزم فيرى الجواري أنّ المضارع قد تخرج به حروف وأدوات الى معنى الفعل المبني (أي الفعل الماضي وفعل الأمر). فتتحدّد دلالته الزمنية، بل ينقلب معناه الى معنى ليس من شأنه أن يدل عليه بنفسه؛ ولذلك تُقطع عنه الحركة في آخره، أو يقطع عنه حرف العلة الذي هو في الحقيقة مدّ لحركة من الحركات الثلاث. فالأدوات التي يُجزم بعدها الفعل المضارع طائفتان: ((إحداهما تقلب معناه الى معنى المضي وتلك هي (لم و لمّا). والطائفة الثانية تجعله لمعنى الطلب وتخرج به من الخبر إلى الإنشاء وتُلحقه بفعل الأمر. وهذه الطائفة أيضا حرفان لام الأمر و لا الناهية)). [xxxvii] وأمّا وقوع الفعل المضارع مجزوما في جملة الشرط فيرى الجواري أنّ الشرط أسلوب مُعلّق ذو طرفين؛ الطرف الأوّل شرط للثاني، والطرف الثاني جزاء للأول. فكلّ واحد من فعلي الشرط لا يدلّ على معناه دلالة تامّة، ويكون غير محتمل الوقوع بحكم تعلّقه بفعل غير واقع؛ لذلك يُصبح الفعل المضارع غير مُستحقٍ للإعراب، وتُقطع عنه علامة الإعراب فيصير مجزوما. [xxxviii]

ونرى أنّ الجواري قدّم تفسيرًا متكاملا لظاهرة الإعراب بيد أنّ هناك بعض المآخذ والإشكالات التي ظلّت عالقة في نظريته هذه ولم يتطرّق إليها. وما يعنينا هنا إعراب الفعل المضارع. فمن المآخذ التي وجدناها أنّ علاقة الشبه بين الفعل المضارع والاسم هي علاقة ليست متطابقة. فهو يرى أنّ الاسم إنّما أُعرب لدلالته على معناه بنفسه في حين أنّ الفعل المضارع أعرب لدلالته على معنى زمني غير مُحدّد. وهناك فرق بين المعنيين اللذين يدلّ عليهما كلّ من الاسم والفعل. فالفعل لا يدلّ على معناه بنفسه، والاسم لا يدلّ على معنى زمنيّ. ولو أنّه فسّر إعراب الفعل المضارع من دون ربطه بالمشابهة بينه وبين الاسم لكان ذلك أقرب للصواب. ومن الإشكالات التي لم يتطرق إليها الجواري دخول حرفي الاستقبال (السين وسوف) على الفعل المضارع مع بقائه مرفوعًا. إذ هو يرى أنّ الفعل المضارع إذا تمحّض لمعنى الاستقبال فإنّه يُنصب.

وذهب الى أنّ الفعل المضارع إذا تحدّد زمنه فإنّه يُفارق الإعراب ويُصبح مبنيًا وقد ذكر أنّ الفعل المضارع الذي تدخل عليه أدوات النصب يدلّ على معنى الاستقبال ويكون منصوبا. بمعنى أنّه يظلّ مُعربا وليس مبنيا على الرغم من تحديد زمنه.

3 -مهدي المخزومي:

ذهب الدكتور المخزومي الى أنّ الفعل المضارع مبني وليس معربا. ويرى أنّ اختلاف أواخر الفعل المضارع لا يعني إعرابَه، فهذه الأوجه المختلفة تُشير الى معانٍ غير إعرابية تعاقبت عليه. واختلاف حركات أواخر الفعل المضارع كاختلافها في الفعل الماضي، فإنّه يُفتح آخره، ويضمّ اذا اتصلت به واو الجماعة، ويسكن إذا اتصل به ضمير رفع متحرك[xxxix] . وإنّما كان الاختلاف في حركات أواخر الفعل المضارع من أجل تمييز زمنه وتخصيصه، فبناؤه مجرّدًا من الأدوات يُستعمل في الحال والاستقبال، ولا دلالة على أحدهما، فإذا أريد له أن يدلّ على الزمن الماضي اتصل في النفي بـ(لم أو لمّا) وسُكّن آخره. وإذا أريد له أن يدلّ على المستقبل سبقته (أنْ ولن وإذن). [xl]

ولم يُصرّح الدكتور المخزومي بحركة بناء الفعل المضارع في حال دلالته على الحال والاستقبال معا، أو دلالته على الاستقبال فقط، وقد ذكر أنّه يبنى على السكون إذا دلّ على الزمن الماضي. ولكن يُفهم من كلامه أنّ الفعل المضارع إذا دلّ على الحال والاستقبال يكون مبنيا على الضمّ، وإذا دلّ على الاستقبال فقط يكون مبنيا على الفتح.

ولم يُفسّر المخزومي سبب بناء الفعل المضارع على السكون في حال وقوعه في جملة الشرط، أو وقوعه جوابا لطلب، مع انّه في كلتا هاتين الحالتين يدلّ على المستقبل. فعلى وفق رأي المخزومي ينبغي أن يكون مبنيا على الفتح. كما ينبغي أن يكون مبنيا على الفتح – حسب رأي المخزومي– في حال دخول حرفي الاستقبال (السين وسوف) عليه لدلالته على الاستقبال. ولكنّ الأمر على خلاف ذلك فحركة آخره الضمّ.

ولم يُقدّم المخزومي تفسيرًا لحذف حرف العلة من آخر الفعل المضارع في حالة الجزم. ومما نأخذه على المخزومي مقارنته حركات الفعل المضارع بتغيّر حركات الفعل الماضي في حال اتصاله بالضمائر، وهي مقارنة غير مشروعة؛ لأنّ تغيّر حركات الفعل المضارع لم تكن بسبب اتصاله بالضمائر، على العكس من الفعل الماضي فحركته مُجرّدا من الضمائر هي الفتح أبدًا، ويطرأ عليه التغيير في حال التصاق الضمائر به. ونرى أنّ تغيّر حركات الفعل الماضي عند اتصاله بالضمائر أمر طبيعي تفرضه القوانين الصوتية؛ إذ يلجأ المتكلم العربي

إلى هذا التغيير من أجل تسهيل النطق. وهذا الأمر يسري أيضا على الفعل المضارع فتتغير حركة آخره في حال اتصاله بنون التوكيد أو نون النسوة. فيُفتح آخره مع الأولى، ويُسكّن مع الاخرى.

ويبدو أنّ هناك توافقًا واضحا بين رأي الجواري و رأي المخزومي في دلالة حركة آخر الفعل المضارع على الزمن. ولكنّهما يختلفان في أنّ الجواري يعُدّ المضارع معربًا والمخزومي يعدّه مبنيًا.

4 -أحمد المتوكل[xli]

يطرح اللساني المغربي الدكتور أحمد المتوكل افتراضينلتفسير إعراب الفعل المضارع: الافتراض الأوّل أنّه إعرابٌ تحتي يُحدّده مخصص من مخصصات البنية التحتية، والافتراض الآخر أنّه إعراب سطحي تُسنده أدوات معيّنة [xlii].

فعلى أساس الافتراض الأوّل يُرجع المتوكل إعراب الفعل الى المخصّص الوجهي (ويقصد بالمخصص الوجهي وجهة نظر المتكلّم بالنسبة الى الواقعة التي يُعبَّر عنها بالفعل، فقد تكون وجهة نظر المتكلّم الى الواقعة متحققةً أو غير متحققة أو مُحتملة التوقع أو غير ذلك). فيأخذ الفعل الحالة الرفع إذا كان المخصص (متحقّق) أو (متوقّع التحقق)، ويأخذ الحالة النصب إذا كان مخصص الوجه القضوي (محتمل التوقع) او (مراد التوقع) في حين يكون الجزم صرفة لاحقة تُحقّق الوجه الحملي (غير متحقق) كما يتبين من الأمثلة الآتية على التوالي:

1 - أ- يحاربُ الجنودُ على الجبهة.

ب – لا يفلُّ الحديدَ إلا الحديدُ.

2 -أتمنّى أن يبتعدَ خالدٌ عن رفاق السوء.

ب – ناقشْ صديقَك كي تُقنعَه.

3 - أ- إنْ يخرجْ خالدٌ تخرجْ هندٌ.

ب – لم يأكلْ بكر تفاحا.

وعلى أساس الافتراض الثاني يُصبح تعليل إعراب الفعل المضارع بدخول أداة (ناصبة او جازمة) عليه أو عدم دخولها.

ونفهم من هذا الافتراض أنّ إعراب الفعل المضارع عند دخول أداة ناصبة أو جازمة عليه يكون إعرابا بنيويا تُسنده الأداة (الناصبة أو الجازمة). لكنّ هذا الافتراض يخلو من تفسير حالة الرفع للفعل المضارع.

ويميل المتوكل الى تبنّي الافتراض الأوّل؛ لأنّه مُنسجم مع مبادئنظرية النحو الوظيفي التي ترتكز على البعد التداولي في اللغة، فوجهة نظر المتكلم في تحقّق الفعل يعدّ أمرا تداوليا[xliii]. ولكنّ المتوكل يدرك أنّ هذا الافتراض لا يتماشى مع كثير من معطيات اللغة العربية ((مثل نصب المضارع بعد (لن) بالرغم من أنّ الواقعة في هذا التركيب يكون مؤكّدا عدم تحققها ومثل رفع المضارع بعد (إذا) وجزمه بعد (إن) والوجه واحد، ومثل نصب المضارع بعد (أتمنى أن) و (أرجو أن) ورفعه بعد (ليت) و (لعل) مع أنّ الوجه القضوي في الحالتين واحد(تمنٍ و ترجٍ)))[xliv]. يزاد على الأمثلة التي ذكرها المتوكل آنفا رفعُ الفعل المضارع بعد الأداتين (السين و سوف) مع أنّ الفعل الداخلتين عليه (غير متحقق). ولذلك يُرجئ المتوكل المفاضلة و انتقاء الافتراض الأنسب الى بحث آخر أعمق و أدقّ[xlv].

الخاتمة

بعد أنّ قرّر البصريون أن الإعراب فرع في الفعل المضارع، أخذوا يبحثون عن علّة توجب إعرابه، فوجدوا مشابهة بينه وبين الاسم. وقد وجدنا أنّهم شبّهوه باسم الفاعل تارةً، وبالاسم الذي تدخله الألف واللام تارة أخرى. وقد تعددت أوجه الشبه عند البصريين. ويمكن تلخيصها بما يأتي:

1 -دخول لام التوكيد على الفعل المضارع كما تدخل على اسم الفاعل.

2 -أن الفعل المضارع يدل على الحال والاستقبال كما يدلّ اسم الفاعل على ذلك.

3 -أنّ زمن الفعل المضارع غير محدّد، فيحتمل الحال والاستقبال، وتتعيّن دلالته على الاستقبال كما يتعيّن الاسم النكرة عند دخول الألف واللام عليه فيُصبح معروفًا.

4 -تضمّنه معنى الاسم بوساطة أحرف المضارعة.

5 -أنّه يقع موقع الاسماء، ويؤدّي معانيها، كوقوعه خبرًا، أو وصفةً.

والعلّةالتيقدّمهاالبصريون لاتمسّالغرضالأساسيمنالإعراب. إذ أنّ أغلبَ أوجهِ الشبهِ التي عقدوها بين الفعل المضارع والاسم شكليّة، وما يتعلّق منها بالمعنى فيمكن للفعل الماضي أن يؤدّيها.

ووجدنا أنّ الكوفيين نظروا الى الفعل المضارع نظرتَهم الى الاسم. فكما أنّ الاسم لا بُدّ له من الإعراب لتمييز المعاني المتعاقبة عليه، كذلك الحال في الفعل المضارع؛ إذ تتعاقب عليه المعاني المختلفة، فيكون مأمورً به، أو معطوفًا، أو علّةً، أو مُستئنفًا. ولذلك كان الإعراب عندهم أصل في الفعل المضارع؛ لأنّ العلّة التي أوجبت إعراب الاسم موجودةٌ في الفعل المضارع.

وقد رجّح الباحثان رأي الكوفيين؛ لأنّه مُنسجمٌ مع العلّة الأساسية من الإعراب في اللغة العربية. إذ أقرّ النحويون بأنّ الإعراب هو الإبانة عن معاني الكلمات في التركيب. وما دامت المعاني تتعاقب على الفعل المضارع ولا يستطيع المخاطب التمييز بين تلك المعاني، جُعلت علامات الإعراب مائزًا للتفريق بين تلك المعاني.

الهوامش

---

[i] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري: 459/2، ومسائل خلافية في النحو، العكبري: 87 ، وهمع الهوامع، السيوطي: 54/1 .

[ii] الكتاب، سيبويه: 1/ 14 ، وينظر: شرح كتاب سيبويه، السيرافي: 27/1-28 .

[iii] المقتضب، المبرد: 4/ 80-81 .

[iv] نتائج الفكر، السهيلي:55 .

[v] شرح المفصّل، ابن يعيش: 7 / 228 .

[vi] الانصاف في مسائل الخلاف: 2/ 448 .

[vii]الكتاب : 3/ 9-10 .

[viii]المصدر نفسه : 3/ 10 .

[ix]شرح التسهيل، ابن مالك: 34/1 .

[x]شرح التسهيل: 34/1.

[xi]المصدر نفسه: 35/1.

[xii]المصدر نفسه: 35/1.

[xiii]ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري: 153، وشرح الكافية، ابن الحاجب: 52/1 و 17/4، وهمع الهوامع، السيوطي : 54/1 .

[xiv] الانصاف في مسائل الخلاف، الأنباري:546/2، وينظر همع الهوامع، السيوطي : 54/1.

[xv]الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي: 80 .

[xvi]المصدر نفسه: 80-81 .

[xvii]المصدر نفسه: 81 .

[xviii]الانصاف في مسائل الخلاف، الأنباري:550/2

[xix]الانصاف في مسائل الخلاف، الأنباري:550/2

[xx]هو أحد الكوفيين، وله كتاب اسمه (البديع) نقل عنه السيوطي ، و ابن هشام في المغني.

[xxi]همع الهوامع : 45/1 .

[xxii]ينظر: شرح القصائد السبع، ابن الأنباري: 192-193، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه:131 .

[xxiii]معاني القرآن، الأخفش: 133/1.

[xxiv]ينظر: شرح ابن عقيل: 3/4 ، وشرح الاشموني: 547/3 .

[xxv]جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: 277.

[xxvi]نحو التيسير، أحمد عبد الستار الجواري: 63

[xxvii] المصدر نفسه: 63

[xxviii]المصدر نفسه: 64

[xxix]المصدر نفسه: 63

[xxx]المصدر نفسه: 65

[xxxi]المصدر نفسه: 80 ، 83 ، 92

[xxxii]المصدر نفسه: 72

[xxxiii]المصدر نفسه: 74

[xxxiv]المصدر نفسه: 76

[xxxv]المصدر نفسه: 76

[xxxvi]المصدر نفسه: 85

[xxxvii]المصدر نفسه: 88

[xxxviii]المصدر نفسه: 88

[xxxix]ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي : 143-144

[xl]ينظر : المصدر نفسه : 144

[xli]احمد المتوكل باحث مغربي، درس اللغة العربية وظيفيا من خلال تطبيق نظرية النحو الوظيفي التي صاغها اللساني الهولندي (سايمون ديك).

[xlii]ينظر : قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، أحمد المتوكل : 114

[xliii]ينظر : المصدر نفسه : 115

[xliv]المصدر نفسه: 115

[xlv]ينظر : المصدر نفسه: 115

مصادر البحث ومراجعه

- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الشيخ الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، المكتبة العصرية، بيروت
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3،1976م .

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت/ لبنان، ط1، 1986م .
- جامع الدروس العربية، الشيخ مصطفى الغلاييني، دار إحياء التراث العربي، بيروت/لبنان، ط1، 2004م .
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، 1977
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني (ت769هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، 2002م.
- شرح الاشموني، نور الدين علي بن محمدالاشموني (ت 929 هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط 1، 1955م.
- شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الحياني الأندلسي، تحقيق عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، دار الهجر للطباعة، ط1، 1990م .
- شرح القصائد السبع الطوال، ابن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف،1969 .
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط2، 1996م .
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله المرزبان، تحقيق أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 2008 م .
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة– مصر، د.ت.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الثانية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2005م.
- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي، أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، ط1، 1996 .
- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1983م.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، حققه وقدم له محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط1، 1992م .

- معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط، تحقيق هدى محمد قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990م .
- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1994 .

- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط1، 1992م .
- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1984م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992م .